ALIKHTIAR - ATHAOURI - revue mensuelle marocaine SEPTEMBRE 1980 - N° 49 - PRIX: 2,50 F

الاختيار الثوري

العدد 49
سبتمبر 1980
الثمن 2.50 ف

استشهاد المناضل الكبير
نعيم محمد بن الأشكر
«الهواري»

بمرور اليوم التاسع من سبتمبر سجل الحركة الوطنية والتقدمية المغربية عامة، وأسرة اللاجئين السياسيين المغاربة بالخارج خاصة، فقدان واحد من أصلب مناضليها، انه الشهيد المناضل نعيم محمد بن الاشكر المعروف تحت اسم "الهواري"، الذي وافته المنية عن عمر يناهز الواحدة والخمسين كرسه بكل اخلاص وتفان لخدمة قضايا شعبه المتمثلة في النضال الهادف الى تحقيق الاستقلال الحقيقي للبلاد بعدما أفرغ هذا الاخير من كل محتوى شعبي، أي بعدما أصبح الاستقلال مظلة تحتمي بها مصالح الاستعمار والامبريالية حلفاء الطبقة الاقطاعية الرأسمالية في بلادنا.

ولقد كانت البداية النضالية للشهيد نعيم محمد مبكرة، حيث التحق بحزب الاستقلال سنة ١٩٤٨ لتحمل مسؤولية النضال من أجل تحرير بلاده من السيطرة الاستعمارية، وبالاضافة الى نضاله الحزبي فقد كان الشهيد من أنشط مناضلي الحركة الطلابية على مستوى اقليم مراكش، حيث شارك بفعالية في تعبئة طلبة كلية بن يوسف للتصدي الى قهر الاستعمار الفرنسي وعملائه من أمثال لكلاوي.

والى جانب عمله الجماهيري الطلابي هذا، كان الشهيد مناضلا في اطار خلية من خلايا حزب الاستقلال التي ستتحمل مسؤولية مقاومة الاستعمار بالاسلوب الذي عرفت به المقاومة وجيش التحرير فيما بعد. وقد قامت خليته بعدة عمليات فدائية ضد أهداف المعمر، وكذلك ضد الخونة المتواطئين مع سلطات الحماية.

الا أن السلطات الاستعمارية الفرنسية تمكنت من الكشف عن مصدر بعض العمليات الفدائية والتي كانت تنظمها وتنفذها الخلية التي ينتمي اليها المناضل الشهيد، وكان هذا سببا في حملة اعتقالات ذهب ضحيتها مسؤول الخلية المرحوم عبد السلام بن الشرقي، ونجا منها الشهيد نعيم محمد. وعلى اثر ذلك انتقل الى بني ملال ليقيم بها حتى اعلان الاستقلال الشكلي.

وعاد بعد ذلك الى مراكش ليستعيد نشاطه بفعالية في صفوف حزب الاستقلال على مستوى الاقليم، وذلك في ظروف التحولات التي طرأت على الحزب آنذاك والتي تميزت ببروز تيار شعبي يرفض الانسياق وراء سياسة قيادة لا تمثل عمق الطموحات الشعبية، فبالاحرى أن تبلورها في مواقف عملية ضد مسلسل افراغ الاستقلال من محتواه الشعبي.

البقية على ص٣

من اجل اطلاق جميع المعتقلين السياسيين بدون استثناء

ان اطلاق سراح مجموعة هامة من المناضلين مؤخرا يشكل مكسبا للحركة التقدمية المغربية، وذلك بفضل نضال يومي خاضه جميع المعتقلين السياسيين باستماتة وشجاعة في ظل تعبئة دائمة لعائلاتهم ودعم الرأى العام الوطني والعالمي طوال مدة اعتقالهم.

كما أن ارجاع مئات من النقابيين الذين طردوا تعسفا غداة اضراب بطولي، وتراجعات النظام على المستوى الاجتماعي (التعليم، السكن...)، جاءت كثمرة لضغط شعبي لا يكف عن التصاعد. وبالفعل فان هذه الاجراءات تأتي في ظرف يتسم بالنهوض الجماهيرى العارم ضد الاستغلال والقمع. وان النضالات التي شهدتها السنوات الاخيرة لتؤشر بأن هذا المسلسل النضالي سيمشي في اتجاه التجذر والتعميق ما دامت الازمة الاقتصادية والاجتماعية لا تتوقف عن الاستفحال والتفاقم.

ان النظام لم يقدم على هذه التنازلات بمحض ارادته، ولكنها تعبر بالعكس عن مدى عمق الازمة التي يتخبط فيها والتي تنذر بعواقب خطيرة عليه على حد قول الاوساط الامبريالية نفسها.

في هذا السياق بالضبط يجب وضع اطلاق سراح احدى وتسعين معتقلا سياسيا في شهر يوليوز الاخير. فهذا الاجراء لا يعبر في شيء عن رغبة حقيقية في احداث تغيير ديموقراطي ليبيرالي. ان النظام لا يزال وسيظل نظاما رجعيا خائنا معاديا لاى توجه ديموقراطي، كما أن ارتباطه بالرأسمالية العالمية يتعمق أكثر فأكثر، أما أوضاع الجماهير الشعبية فهي مزرية بل تزيد تدهورا: البطالة، غلاء المعيشة..الخ،

كما أن القمع بمختلف أشكاله وأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يبقى نقطة ثابتة في سياسة النظام.

فحتى أبسط الحريات التي وضعها النظام بنفسه تبقى مجرد حبر على ورق، ويتم خرقها يوميا وباستمرار، فالمناضلون الذين أفرج عنهم لا يتمتعون الا بحرية نسبية، شأنهم شأن كل المناضلين التقدميين في البلاد الذين يناضلون في شروط صعبة وتحت مراقبة مشددة، معرضين يوميا للتعسفات والمضايقات.

ومن جهة أخرى لازالت السجون مليئة بعشرات المناضلين (حوالي مائة وخمسين)، كما أن هناك مناضلين آخرين لا يزال مصيرهم مجهولا منذ اختطافهم من طرف الشرطة أمثال المانوزى الحسين، الاشقر ابراهيم، وزان قاسم... فضلا عن المناضلين الذين ثم اغتيالهم تحت التعذيب أو ذهبوا ضحية المعاملة اللانسانية داخل السجون، ومن بينهم: العبدى سنة ١٩٧٣، زروال سنة ١٩٧٤، سعيدة لمنبهي سنة ١٩٧٧، بنموسى سنة ١٩٧٨، أكرينة سنة ١٩٧٩، أومليل سنة ١٩٨٠، وآخرين كثيرين.

وعلاوة على ذلك فان العديد من المناضلين سواء الذين أفرج عنهم أو الذين لا زالوا رهن الاعتقال يعانون الكثير من مخلفات التعذيب الوحشي وسوء المعاملة داخل الزنازن. فمنهم من فقد بصره مثل المناضل أمهروق، ومنهم من أصيب بأمراض عقلية مثل الزرورة حميد والملياني الزاوى، ومنهم من يعاني من أمراض خطيرة: الشلل الروماتيزم المعدة ..الخ، ان ما آلت اليه أوضاع هؤلاء المناضلين كانت سياسة منهجية ومقصودة من طرف النظام، وهو وحده يتحمل مسؤولية ما وقع لهم وما يمكن أن يقع، اذ أن من بينهم من يتهدده الموت على المدى القريب..

ان واجبنا أكثر من أى وقت مضى كشعار الرأى العام الديموقراطي للتنديد بسياسة النظام القمعية والضغط عليه بجميع الوسائل من أجل اطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين بدون استثناء مدنيين وعسكريين، ورفع الستار عن مصير المناضلين المختطفيـــــن.

• • • •

وفيما يلي لائحة بأسماء المنضالين الذين أطلق سراحهم في يوليوز الماضـي:

ـ الميساوى محمد: قضى ما يزيد عن عشرين سنة رهن الاعتقال.

ـ أمسليل ابراهيم الحلاوى: قضى ستة عشرة سنة بالسجن.

ـ باسو أوحماد، مختبير لحسن، بوشوا علي، بلفروح أحمد، موحا نعلي أهوى هوى، غزواني ابراهيم، مسعودى لحسن، رقسون باسيدى، أرسالي الحاج، يونس محمد، أسكونتي علي، محمودى محمد، عدى شان لعرج،

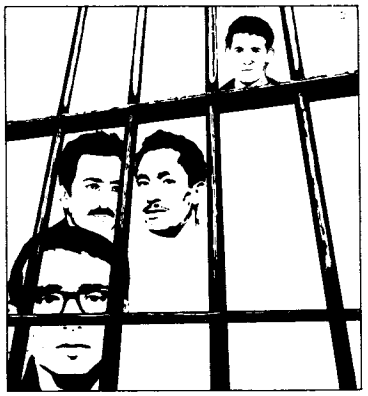

من بين المناضلين الذين لا زالوا رهن الاعتقال: (من فوق الى أسفل)
الاشقر ابراهيم
أطلس محمد ـ السرفاتي أبراهام
المانوزى الحسين

لهدودى يونس، ايخيش الحسين، أفكوح علا، التركي عدى، أقداف أحمد، داريتي ابراهيم، بكباشي عبد الحفيظ، عقا نصالح، صبرى أحمد، لالي محمد، الملحاوى محمد، حجو الحاج حمو، الوزاني أحمد، الناصرى فاضل، بوعيبي الطيبي، أمزيان أمهروق، أمزيان علي، لعجيني ميلود، عبيدى علي، ماسين عبد الرحمن، أعراب ابراهيم، لعجيني علي، أوريسو محمد، كادر مصطفى، عيسى محمد، زايد ابراهيم، آيت زايد عمر، فخر الدين محمد، معزوز أحمد، الفلاحي محمد، بولنوار حسين، بوراسي محمد، رمضاني مصطفى، أمحراش الحسين.

كل هؤلاء المناضلين قضوا في السجن ما يزيد عن سبع سنوات.

ـ عبد اللطيف اللعبي: مكث بالسجن سبع سنوات ونصف.

ـ المالكي عبد الله: بقي بالسجن طيلة ست سنوات وثلاثة أشهر.

ـ مرزاق اليزيد، مرموح محمد، بنور محمد، الودغيرى زهير، أولحاج لحسن، العياشي محمد، كمالي لحسن، العلاوى عبد القادر، المهدى أحمد، فوكيك ابراهيم، أوشاين محمد، المليانى الزاوى، لوكيلي محمد، بلحسن أحمد، بكروای السملالي، الفكاك رشيد، طوغي الحسين، شيشاوى جمال، سحنون محمد، مصطفاوى لحسن، أدكروم حسن، قريشي علي، بنسعيد مصطفى، بنجلون سعيد، بوراس أحمد، موسلك حسن، فتوح ربيعة، فريدى محمد، بنعمار مسارى محمد، بوحميدى أحمد.

وهؤلاء المناضلين قضوا في السجن ست سنوات.

كما أطلق سراح المناضلين: بنلحسن محمد جبيلو، قسو محمد بنصار، أوسالم محمد، الحسين بنهندى، ايدير محمد.

استشهاد المناضل نعيم محمد بن الاشكر (الهوارى)

ولقد كان الشهيد من ضمن المناضلين الذين لعبوا دور أساسيا في تعبئة وتجنيد القوى الحية والشعبية الحزبية لرسم الاطار البديل لسياسة المساومة التي ما فتئت تنهجها قيادة حزب الاستقلال، وبهذا يكون الشهيد قد ساهم مع العديد من اخوانه في تأسيس الجامعات المستقلة لحزب الاستقلال ومن بعدها الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وضمنه خاض المناضل الشهيد جميع المعارك السياسية التي سجلها تاريخ بلادنا النضالي، واضطر على اثر مؤامرة النظام سنة ١٩٦٣، ضد الاتحاد، الى الفرار من بلاده لمواصلة مهمته النضالية كلاجئ سياسي اتحادى في الجزائر التي مكث بها منذ سنة ١٩٦٣، الى أن استشهد في يوم ٩ سبتمبر ١٩٨٠.

ينحدر الشهيد من عائلة فلاحية فقير من قرية آيت أورير بناحية مراكش. وان جذروه الاجتماعية هاته، لم تكن غريبة عن الصلابة والتجذر اللذين اتصف بهما هذا المناضل الفذ داخل صفوف الحركة الاتحادية، فلم يتخل طوال حياته النضالية عن هذا الاتجاه الصلب الى جانب العديد من رفاقه أمثال محمد الاطلسي وبلحاج وعمر دهكون ومحمد بنونة والخيارى... وغيرهم من المناضلين، وقد كانت ضريبة تحليه بهذه الصفات أن صدر في حقه الحكم بالاعدام.

وبالرغم من جو الاضطهاد السياسي والاعدامات والاحكام القاسية الصادرة عن محاكم النظام الرجعي المغربي، وبالرغم من ظروف الاغتراب المفروض، فقد حافظ الشهيد على معنويات عالية مكنته من المضي الى الامام في اطار الخط التقدمي الذى أبرزته نضالات القواعد الحزبية المناضلة. وفي اطار هذا السياق بالذات، كان نضاله الى جانب نضال المناضلين الذين واجهوا منطق المساومة على السيادة الوطنية وافراغ محتوى التحرير من مضمونه الشعبي.. كما وقف مع رفاقه في الاختيار الثورى لفضح مرامي النظام الرجعي من خلال تنظيمه لما أسماه بـ"المسلسل الديموقراطي"، ولقد ظل كذلك، مناضلا صلبا مؤمنا بقدرات شعبنا ومناضلي الحركة التقدمية المغربية في تحقيق الاهداف السامية التي استشهد من أجلها العديد من خيرة أبناء الشعب المغربي المعطاء، والشهيد من بينهم حتى رمقه الاخير.

ولم تفتأ الدقائق الاولى على استشهاده تمر، حتى هب اخوانه ورفاقه في النضال والمصير للوقوف عند الخسارة التي منيت بها الحركة الوطنية التقدمية المغربية عامة، وأسرة اللاجئين السياسيين المغاربة بالجزائر خاصة.

وقد شيعت جنازة الفقيد في حشد كبير من المناضلين اللاجئين السياسيين بالجزائر، وكذا ممثلين عن حركات التحرير هناك وجمع من الاصدقاء من المواطنين الجزائريين، جاؤوا كلهم للوقوف اجلالا أمام روح الشهيد ومواساة أسرة اللاجئين السياسيين المغاربة في هذا المصاب الذى ألم بالحركة التقدمية المغربية والعربية.

رحم الله الشهيد وأسكنه فسيح جنانه
والمجد والخلود لشهدائنا الابرار

أزمة التعليم في المغرب

بين المناظرات والمناورات

في نهاية شهر غشت، انعقدت كما هو معلوم مناظرة ايفران حول التعليم. وهذه المناظرة هي الثالثة من نوعها، حيث انعقدت المناظرة الاولى، مناظرة المعمورة، سنة ١٩٦٤، وانعقدت الثانية سنة ١٩٧١ بايفران. وقبل التطرق الى المناظرة الاخيرة في حد ذاتها، تجب الاشارة الى الوضعية الخطيرة التي آل اليها التعليم، وبخاصة في الشهور الاخيرة. فالجامعة مثلا، شهدت نتائج تصفوية لم يسبق لها أن عرفتها بالشكل الذى كانت عليه هذه السنة، حيث تقلصت نسبة النجاح في بعض الشعب لتصل الى اثنان بالمائة، وتراوحت نسبة النجاح العامة ما بين عشرة وعشرين في المائة. وقد استخدمت الادارة كل أساليب الترغيب والتهديد لتمرير مخططها التصفوى هذا، ولافشال النضالات الطلابية أثناء وبعد اعطاء النتائج، كما أن النظام توج اجراءاته وممارساته اللاشعبية طيلة السنة (عدم تعميم المنح، نزعها عن الطلبة المضربين، الهجوم على الكليات والقمع..) باجراءات خطيرة تستهدف الحد من امكانيات التسجيل ووضعه تحت الاشراف المباشر للاجهزة القمعية (وزارة الداخلية) فضلا عن محاولة تصفية شعبة الفلسفة.

ان كل هذه الاجراءات زادت من حدة الازمة التعليمية ومن تفاقمها، حيث اصبح الوضع ينذر بانفجار خطير يصعب توقع انعكاساته وتطوراته.

في ظل هذا الوضع المتفجر جاءت مبادرة النظام اذن، لامتصاص النقمة وتطويق انعكاساتها المحتملة.

ان المناورة الاولى للنظام في هذا الصدد، كانت هي محاولة تشخيص مسؤولية الوضع في وزارة التعليم. ومناورة من هذا النوع ليست بجديدة على النظام. فأزمة التعليم ليست وليدة اجراءات ظرفية، بل هي أزمة هيكلية متشعبة غذتها وتغذيها سياسة النظام النخبوية التصفوية في مجال التعليم، والتي تتلائم مع اختياراته الايديولوجية والسياسية الرامية الى صيانة واقع التبعية والاستغلال. فالمسألة ليست مسألة ارادات ومسؤوليات فردية أو "نزعة تسلطية" لذى هذا الوزير أو ذاك.

الملاحظة الثانية التي تفرض نفسها هي الطابع الذى حاول النظام اعطاءه للمناظرة، حيث طرحها في تجاوز علني وصريح لكل المؤسسات واللجان التي وضعها، وهذا الامر في حد ذاته يوضح كيف ينظر النظام لمؤسساته الشكلية، ان كان هذا يتطلب التوضيح.

الملاحظة الثالثة بخصوص مناظرة ايفران الاخيرة، هي حرص النظام على اشراك القوى والوجوه الوطنية سيرا على منهج الاجماع. وهذا الحرص نابع عن رغبته في توريط الجميع واعطاء مبادرته طابع الاجماع. يبقى السؤال مطروحا على مدى جدية هذه المبادرة ـ ان كان لها أن تكون كذلك ـ خاصة وأن مصير المناظرات السابقة لا يحسد عليه. فالنظام أولى اهتماما خاصا بمشكل الدخول الجامعي تحسبا لاى انفجار ممكن، أما التصدى للازمة الهيكلية تصديا شاملا وفعالا فهو عاجز عنه، ولا يملك امكانات ضرب مصالحه القريبة والبعيدة.

ان المناورة تتلخص في قيام النظام بتصعيد الموقف باجراءات خطيرة للتراجع عنها بعد ذلك ابرازا لحسن النيات ولترميم ما يمكن ترميمه من وضع الاجماع المهتز. ذلك أن أزمة التعليم لم تبدأ بالاجراءات الحكومية الاخيرة ولن تنتهي بمجرد عقد مناظرة، هذا اذا طبقت توصياتها. فالسياسة الحكومية في مجال التعليم قائمة على أساس نخبوى واضح لتكريس امتيازات الطبقات والفئات المستفيدة من الوضع الحالي وهي تعمل على تكريس واقع التبعية وجعل التعليم بمضمونه ومنافذه قناة من قنوات التبعية وربط مصير البلاد بالدوائر الرأسمالية الامبريالية. ان السياسة العامة للنظام، كسياسة مناقضة لاى اتجاه انمائي حقيقي، تخطط للتعليم لا كأداة للتنمية ولكن كمنفذ لسد بعض الحاجيات والثغرات في اطار الاقتصاد المفكك التبعي، ولتمرير واعادة انتاج اديولوجيتها الرجعية التضليلية. ان التقلص المتزايد في نسبة التمدرس ونسبة النجاح وتفاحش الطرد والتصفيات، فضلا عن مشكل التهجير ومشكل التأطير، لا تزيد الوضعية التعليمية الا تدهورا واستفحالا

ان الازمة الهكلية للتعليم تستلزم حلولا جذرية تضع التعليم في اطاره العام، اطار استراتيجية التحرر والتنمية، أما الحلول الترقيعية فقد تخفف من حدة الوضع بشكل موقت لكنها عاجزة باى حال من الاحوال عن مواجهة الازمة مواجهة جدية سليمة.

الاختيار الثورى سبتمبر 1980 ص 4

ملف

استراتيجية التبعية في المغرب من خلال التجارة الخارجية

بدأ المغرب يحصد في السنوات الاخيرة أكثر النتائج وخامة من اتفاقية المشاركة مع السوق الاوروبية المشتركة الموقعة سنة ١٩٦٩، ومن كل الاتفاقيات اللاحقة، والتي حرصت أوروبا الرأسمالية من خلالها على تفكيك وربط هياكل الانتاج في المغرب بمتطلبات تقسيم العمل على الصعيد الدولي، بوضعها في خدمة الاقتصاد الامبريالي والتنفيس شيئا ما عن أزماته. وقد سجلنا عدة مرات على صفحات هذه الجريدة خطورة المأزق الذى انتهت اليه استراتيجية التبعية التي تنظمها الدولة في المغرب منذ ربع قرن من الاستقلال المشوه. لكن ما نريد التأكيد عليه هنا هو الترابط العضوى لمستويات التبعية في المغرب. وتحليل بنيات وأبعاد التجارة الخارجية يشكل مدخلا لالقاء الاضواء على نوعية هذا الترابط. فالمبادلات التجارية ليست الا ترجمة لواقع عميق هو واقع الدمج المباشر لاقتصاد الدول المتخلفة ضمن الاقتصاد الرأسمالي الدولي.. وهي الحلقة الاخيرة في مسلسل طويل تمتد جذوره في الهياكل الانتاجية وعلاقات الانتاج. لذلك فليس المقصود من دراستنا للمبادلات التجارية الاقتصار على المظاهر التجريبية الخارجية.. بل هو توفير معطيات أولية، نظرية واحصائية، لفهم ترابط حلقات مسلسل التبعية في بعض جوانبه الاساسية، على أن نستكمل البحث فيما بعد حول الجوانب المالية والتكنولوجية للتبعية، مما يمكن من تدقيق ونقاش المفاهيم المتعلقة بالكومبرادور والاقطاع وغيرهما.. ذلك أن تدمير علاقات التبعية ــ وهو مضمون النضال ضد الامبريالية ــ يتطلب تعميق المعرفة العلمية لواقعنا، ولان النقد الاديولوجي المجرد لاختيارات النظام المغربي، اذا كان يساهم في تعرية جذور المأزق الحالي، فهو غير كاف لتلمس شروط التحرر والتنمية المستقلة.

علاقات تجارية لا متكافئة

يمكن تلخيص أوضاع التجارة الخارجية عند البلدان المتخلفة بالقول بأن تخصص هذه الاخيرة في تصدير المواد الاولية والفلاحية له أسباب تاريخية، وأنه يصعب عليها في الوقت الراهن تجاوز هذا التخصص الذى يفرضه الرأسمال الدولي. فدول العالم الثالث تنافس بعضها البعض على تصدير منتوجاتها، وهي تتعرض بنفسها للمزاحمة القاتلة لمواد البلدان الرأسمالية المصنعة، ولعدم استقرار الطلب العالمي المتعلق بالمواد الاولية والزراعية.. ذلك أن طلب المواد الاساسية ينمو أقل من طلب المواد المصنعة، وهو يتغير بشكل كبير حسب الظرف الاقتصادى، أو حسب سرعة التقدم التقني في المراكز الامبريالية. وهذه الوضعية اللامتكافئة تؤدى على المدى المتوسط أو البعيد، الى تقليص قيمة صادرات الدول المتخلفة، في حين أن سير الاقتصاد التابع يقتضي الرفع من معدل استيراد المواد المحولة ومواد التجهيز التي ترتفع أثمانها باستمرار تحت تأثير التضخم العالمي المرتبط بسلطة الاحتكارات.

وهكذا، تجد البلدان التابعة نفسها في وضعية متدهورة: فهي تصدر موادا يتميز طلبها بعدم الاستقرار أو حتى بالانخفاض حجما وقيمة، في الوقت الذى تستورد فيه أكثر فأكثر من المواد المصنعة المرتفعة الثمن. وهذا ما يفسر الميل البنيوى لاختلال ميزانها التجارى.

واذا كان المغرب يخضع لنتائج هذا الوضع العام، فان واقع التجارة الخارجية المغربية قد تجاوز بكثير حدود الازمة الدائمة، منذرا ببوادر التجميد الاقتصادى الشامل، عندما تبلورت بشكل ثابت معالم الارتباط العضوى بالسوق الخارجية عن طريق سياسة التصدير التي تجعل من تفكيك الاقتصاد الوطني شرط الاندماج في تقسيم العمل على الصعيد الدولي. فما هي اذن الخصائص البنيوية التي تميز التجارة الخارجية المغربية وتدفع الى التفكك الداخلي؟

مع السوق الاوروبية المشتركة: خضوع مطلق

تتحكم في مبادلات المغرب التجارية ثلاثة ظواهر من اللازم البحث عن أبعادها المباشرة والبعيدة:

- وزن القطاعين الفلاحي والمنجمي، الذى يقارب ثمانين في المائة من مجموع الصادرات.
- توجه قوى للمبادلات التجارية نحو السوق الاوروبية المشتركة التي تعتبر الزبون الاول للمغرب: سبعة وخمسون في المائة من مجموع صادراته منها خمسين في المائة لصالح فرنسا وحدها، كما يجلب المغرب معظم وارداته من أوروبا.
- الدور الذى يلعبه المغرب كخزان لليد العاملة لصالح أوروبا الرأسمالية، حيث أن ثلث الطبقة العاملة المغربية تقريبا، موجود في أوروبا.

ان التوجه نحو المجموعة الاوروبية ينظمه الاطار العام لاتفاقية ١٩٦٩، التي صفق لها كل المعمرين الاجانب وكبار الملاكين، والذى كان واضحا منذ البداية أنها لا تستهدف مجرد دمج المغرب في المحور التجارى للرأسمالية الاوروبية، بقدر ما تسعى الى وضع كامل الاقتصاد المغربي في خدمة أهداف خلق اقتصاد أوروبي متكامل، يهدف على المدى البعيد الى تحقيق الاكتفاء الذاتي. ولقد عبر فعلا خبراء المجموعة الاوروبية على أن اتفاقيات المشاركة مع السوق الاوروبية المشتركة ليست مجرد تعاقدات ظرفية، ولكنها سياسة كاملة، وأن أمن أوروبا مرتبط بامن البحر المتوسط والمنطقة العربية: "ان الاطراف المتعاقدة يجب أن تبحث عن الطرق والوسائل الكفيلة بتوجيه الانتاج المغربي أكثر نحو التصدير، وخلق تيارات تسويق في الجهات التي لا توجد بها بعد، مع تقوية التيارات التجارية الموجودة" (آندرسن، خبير المجموعة الاوروبية). وقد حرصت فعلا مقتضيات الاتفاقيات الموقعة على تحقيق هذا الهدف مكرسة بذلك علاقات السيطرة الاستعمارية الجديدة عن طريق تنظيم التبعية التي لم تكن اتفاقية ١٩٦٩، الا بدايتها. وهذا ما يفسر اقتصارها على الجانب التجارى في العلاقات مع المغرب. واذا كانت الاتفاقيات اللاحقة قد تعلقت بجوانب أخرى غير المبادلات التجارية، أهمها "المساعدات" المالية وهجرة اليد العاملة المغربية، فما ذلك الا لان استمرار سياسة التصدير نفسها التي تسلكها الدولة، بدأت تتطلب معالجة مشاكل الاستثمار واختلال ميزان الادءات.. ولان التنفيس عن أزمة الرأسمال الاوربي والفرنسي منه بوجه خاص، بدأ يتطلب حل مشاكل انهيار الارباح في القطاعات التقليدية وغيرها في أوروبا. فكيف تم توجيه الاقتصاد المغربي ودمجه في تقسيم العمل على الصعيد الدولـي؟

ارتباط بنيوى بالسوق الخارجية

قبل الاجابة عن هذا السؤال يجب أن نبدى ملاحظة عامة، وهي أن مبادلات الدول المتخلفة فيما بينها هزيلة جدا، وأن معظم تجارتها الخارجية (٨٠٪ تقريبا) تتم مع البلدان الرأسمالية المتقدمة وعلى رأسها البلدان الاستعمارية سابقا. ان ما يفسر ضعف المبادلات فيما بين الدول التابعة هو ضعف التكامل بين اقتصادها نتيجة التخصص وغلبة التيارات التجارية التي أقامتها الهيمنة الاستعمارية والاستعمارية الجديدة. وهذه التيارات تتطابق في معظم الحالات مع المناطق النقدية السائدة كمنطقة

الفرك الفرنسي المفضلة لدى دول المغرب العربي، خاصة بعد اتفاقيات المشاركة مع المجموعة الاوروبية.

ان ظاهرة تقسيم العمل على الصعيد الدولي هذه، تخلق شروط تفكك استراتيجي يجعل كل بلد تابع على حدة في خدمة النمو الامبريالي، وذلك بتفكيك بنياته الداخلية وحصر انتاجه في عدد قليل من المواد المعدة للتصدير والقادمة من قطاعات لا ارتباط عضوي فيما بينها، بحيث يصبح الاقتصاد مكملا للاقتصاد الرأسمالي المتقدم ولا يتطور الا في حدود هذه الوظيفة. وهذا هو مضمون التفكك الداخلي المندرج في اطار أوسع هو التفكك الاستراتيجي الذي أشرنا اليه.. وكمثال عن ذلك نذكر وضعية المغرب العربي على الصعيد التجاري. فقد عملت المجموعة الاوروبية على ادماجها لمنتوجاته، التي كان من الطبيعي أن تشكل أساس مجموعة اقتصاد المغرب العربي، في علاقة مع تطوير المبادلات فيما بين الدول العربية واعادة توجيه المبادلات التجارية بهدف خلق تكاملات اقتصادية جهوية عريضة.. والجدير بالذكر أن هذه الاهداف النبيلة لم يتحقق منها شيء وبقيت آمال اللجنة الاستشارية للمغرب العربي، حبرا على ورق منذ مؤتمر طنجة، ولم يبقى شيء يذكر من السوق المغربية الكبيرة، حيث أن نسبة المبادلات بين دول المغرب العربي لا تتعدى اليوم ثلاثة بالمائة من تجارة هذه الدول مقابل ثلاثين بالمائة في عهد الاستعمار الفرنسي.

وعلى صعيد العالم العربي ككل نشهد نفس ظاهرة التفكك الاستراتيجي. بحيث أن الامبريالية هي التي تستفيد من شروط التكامل الاقتصادي، فهناك من جهة البلدان الاهلة بالسكان والمتوفرة على اقتصاد متنوع وزراعة هامة نسبيا.. ومن جهة أخرى البلدان الضعيفة سكانيا والغنية بالموارد الطبيعية وخاصة النفط. غير أن الهيمنة الامبريالية على مجموع الوطن العربي ترغم دول هاتين المجموعتين على التوجه الى الاسواق الغربية والاجنبية عموما.. مما يخلق عوائق أخرى في وجه التكامل، منها المزاحمة التي تمارسها في الاسواق العربية المنتوجات المستوردة من البلدان المصنعة، ومنها كذلك استعمال العملات الغربية كالمارك والدولار الخ...

وبالنسبة للمغرب، فان أسواق أوروبا الرأسمالية حاسمة وحيوية، في حين تتراجع مكانة صادرات المغرب الى هذه الاسواق نفسها من حيث الحجم والقيمة معا.. وهو تراجع يمس على الخصوص الصادرات الرئيسية أي الفوسفاط والحوامض والبواكر والمصبرات والنسيج، التي يتهددها توسيع السوق الاوروبية المشتركة بدخولها كلا من اسبانيا والبرتغال واليونان.

ان اندماج المغرب في السوق الدولي قد تزايدت وتائره بسرعة في اطار التوجه الى الخارج.. وهذا واضح سواء من تصاعد نسبة الصادرات بالنسبة الى الانتاج (من ٢٠٦٪ سنة ١٩٧٠ الى ٩٠٣٪ سنة ١٩٧٧) أو من تصاعد معدل الاستيراد (من ٩٪ سنة ١٩٧٠ الى ٢٩٠٣٪ سنة ١٩٧٧)، وهما ظاهرتان مرتبطتان كما سنرى فيما بعد. وتشكل المواد المصنعة الجزء الاعظم من المستوردات (٦٤،٩٪ سنة ١٩٧٧)، وقسطا ضئيلا من الصادرات (٢٢،٥٪ سنة ١٩٧٧). أما فيما يخص التطور المطلق للواردات من باقي المواد المصنعة. فقد بقي أضعف من تطور مجموع الواردات. وهذا راجع الى التوسع النسبي للصناعات الخفيفة، حيث تعوض بعض المنتوجات المحلية جزءا من الواردات. لكن هذا يخفي أمرا آخر وهو أن جزءا هاما من الواردات لا يتشكل من مواد التجهيز فقط، بل من المواد الاساسية والغذائية أيضا، وهذا ما سيدفعنا الى التساؤل عن آفاق الاكتفاء الذاتي للمغرب.

ويبقى على العموم، وخلافا لتوقعات التصميم الخماسي حتى بعد تعديلها سنة ١٩٧٥، أن الواردات تطورت أسرع من الصادرات (٣٣،٨٪ مقابل ٢٠،٠٧٪ ما بين ١٩٧٣ و١٩٧٧) بفعل عاملين: التصاعد المستمر لحجم وقيمة الواردات من جهة، وبطء ارتفاع حجم الصادرات بالنسبة للواردات، مما يحد من تأثير ارتفاع سعر الفوسفاط سنة ١٩٧٤، من جهة ثانية. وهذا ما يعبر عنه الانخفاض المريع لمعدل التغطية، وتضخم العجز التجاري الذي يمس جميع المواد باستثناء المواد المعدنية الخام.

ان الاكتفاء بالمعطيات الاجمالية يخفي فروقا قطاعية من المهم النظر اليها لانها تشير الى ظواهر التخصص. لكن "تخصص" البلدان التابعة مثل المغرب، لا يمكن فهمه دون **اعتماد** نظرية وظائف هذه البلدان في التقسيم الدولي للعمل، بما أن صادراتها لا تتكون فقط من المواد الزراعية القادمة من الفلاحة التقليدية، ولكن أيضا، وبشكل رئيسي، من مواد أولية وفلاحية قادمة من قطاعات حديثة ذات انتاجية عالية كالمزارع العصرية والمناجم الخ...

أخطار التخصص

تتجلى النتائج المباشرة للتخصص في مأزق صادرات المغرب الى السوق الاوروبية المشتركة من جهة، وفي العجز الفلاحي من جهة أخرى. وهما نتيجتان مرتبطتان في آخر التحليل، بما أن السياسة الفلاحية، بتوجهها نحو التصدير، تمنع من توظيف الخيرات الطبيعية والبشرية في انتاج المواد الاساسية الضرورية لعيش أوسع الجماهير.. وتعمل على العكس من ذلك لصالح تلبية حاجيات الاسواق الخارجية، حيث تشكل الحوامض والبواكر والمصبرات النباتية والسمكية والخمور ثلاثين بالمائة من

مجموع الصادرات وثمانين بالمائة من المصدرات الفلاحية، تستفيد منها المجموعة الاوروبية في حدود ستين الى خمسة وتسعين بالمائة حسب المنتوجات. وتشير هذه الارقام الى مدى ما يهدد صادرات المغرب الغذائية من تقلبات في الاسعار ومن سياسة الحماية الجمركية التي تسلكها السوق الاوروبية، حيث خفضت طلباتها من المواد الغذائية لصالح كل من اليونان واسبانيا والبرتغال، المنتظر دخولهم الى السوق المشتركة، هذا بالاضافة الى مزاحمة الحوامض القادمة من "اسرائيل". وهكذا تراجعت مكانة المغرب بخصوص الحوامض التي تكون الجزء الاكبر من صادراتنا الفلاحية، وذلك لصالح اسبانيا و"اسرائيل".

ونفس ظاهرة التراجع هذه، بدأت تمس الصادرات الاخرى غير الحوامض، حيث انهار انتاج الطماطم في المغرب بشكل قوى، وهو انتاج يهم ... ١٠ من الفلاحين والعمال الزراعيين: في سنتي ١٩٧٤/٧٣، أنتج المغرب مائة وسبعين ألف طن، وفي سنتي ١٩٧٨/٧٧، أنتج مائة وخمسة ألف طن، ولا زال الانخفاض مستمرا، كما انخفضت عائدات تصدير البطاطس من ٨٠،٩ مليون درهم سنة ١٩٧٦، الى ٣٨،٣ مليون درهم سنة ١٩٧٧، وانهار كذلك تصدير القطن، وليس هذا التقهقر في الواقع الا بداية النهاية، فقد أصبح معروفا أن الاتجاه يسير نحو وقف صادراتنا بالتدريج، مما سيؤدى حتما الى الاختناق والى الفوضى المطلقة في الانتاج.

ان فشل سياسة تصدير المنتوجات الفلاحية الا الوجه الاولّ لاستراتيجية الارتباط العضوى بالسوق الخارجية.. أما الوجه الثاني فيتمثل في أزمة الاكتفاء الذاتي على الصعيد الغذائي:

ان مدخول الصادرات الفلاحية غير قادر على تغطية شراء حاجياتنا من المواد الغذائية من الخارج. وبتعبير آخر، فان الفلاحة المغربية (مجموع الاستهلاك المحلي والصادرات) لا توءمن حاجيات البلاد على الصعيد الغذائي، فالعجز التجارى الذى يعرفه القطاع الفلاحي اصبح يقدر بأكثر من أربعين بالمائة. وبعد أن كانت الصادرات الفلاحية تغطي ضعف الواردات سنة ١٩٦٩، وبعد أن كان المغرب في أواخر الخمسينات يصدر في المعدل خمسة مليون قنطار من الحبوب، فان العكس تماما صار يحدث منذ ١٩٧٥، حيث تدنى مستوى الاكتفاء الذاتي بشكل مريع، اذ لم تعد واردات المغرب من المواد الغذائية الاساسية تقتصر على الزيوت والحليب واللحوم والسكر، بل ان الحبوب أصبحت تحتل الصدارة في هذه الواردات، وعلى رأسها القمح.

ولا يخفى على أحد الاهمية الاستراتيجية للمواد الغذائية (وخاصة الحبوب)، اذ أن استعمالها كسلاح اقتصادى وسياسي ضد البلدان المتخلفة المنتجة للمواد الاولية، يضاهي سلاح النفط. فيكفي أن نذكر أن واردات الدول المتخلفة من المواد الغذائية الاساسية قد انتقلت من سبعة مليار دولار سنة ١٩٧٠ الى اثنان وعشرون مليار دولار عام ١٩٧٦، وان العجز في ميدان الحبوب لدى هذه البلدان قد بلغ تسعون مليون طن.. مما أدى في السنوات الاخيرة الى عدة مجاعات في عدة بلدان افريقية.

أمام هذا المأزق المزدوج لا بد لنا أن نتساءل عن الافاق المقبلة للاكتفاء الذاتي للمغرب في الميدان الفلاحي.. تساؤل مشروع تمليه الحقائق التالية:

ـ لا يمكن لصادرات المغرب الفلاحية أن تجد لها طريقا الى الاسواق الاوروبية الا اذا استجابت لظروف هذه الاسواق ولليوميات المحددة لبعض المنتوجات مثل الطماطم، مما يتطلب الرفع من الانتاجية في قطاع الفلاحة التصديرية، وذلك بتطوير التقنيات الزراعية وشراء التجهيزات الحديثة، ونتيجة ذلك تقوية الاستغلال. وبغض النظر عن ظروف الطقس الموضوعية، فان ذلك سيؤدى في المدى القصير على الاقل، الى ارتفاع كلفة الانتاج ومستوى المديونية، وستضطر الدولة الى تقديم مساعدات مالية هامة لوقاية المنتجين من الافلاس وخاصة في ميدان الحوامض والطماطم، الشيء الذى لا يسمح به اتجاه تقليص المصاريف العموميـــة.

ـ انطلاقا من واقع الهياكل الزراعية الحالية، لا يمكن بأية حال المراهنة على امكانية تطابق قيمة الصادرات الفلاحية مع المستوردات من المواد الغذائية الاساسية، خاصة وأن الصادرات المغربية تتعلق بمواد أقل ضرورة من المواد المستوردة من جهة، وهي من جهة أخرى لا تحظى بسمعة نسبية الا بسبب أثمانها المنخفضة، وهذه سياسة تسلكها شركات التوزيع التجارى الاوروبية الكبرى في غياب تنظيم الدول المنتجة للحوامض، مثلا في اطار كارتيل على غرار منظمة الدول المصدرة للنفط، وهو شيء بعيد المنال. ومن الواضح أن انخفاض أثمان الصادرات المغربية يزيد في أرباح شركات التوزيع الاجنبية، ليس فقط على حساب المنتجين، ولكن أيضا على حساب المستهلكين المغاربة، لان توجها تصديريا بدون ضوابط يقود غالبا الى انعدام التطابق بين الكميات المعدة للتصدير والكميات الضرورية لسد حاجيات الطلب الداخلي، مما يخلق حتما ارتفاعا في الاسعار الداخلية، ويفتح أبواب المضاربة التي يؤدى ثمنها المستهلك المغربي، فضلا عن ارتفاع أسعار الواردات، مع العلم أن جزءا هاما من هذه الاخيرة يستجيب لطلب الفئات الغنية من مواد الترفيه في اطار نقل نموذج الاستهلاك الغربي.. وهذا يدل على أن تلبية الحاجيات الغذائية للجماهير الشعبية المغربية قد تراجعت الى المقام الثاني بعد التصدير، ولا غرابة في ذلك، فسياسة التصدير هي النقيض المباشر للاكتفاء الذاتي في ظل الهياكل

الزراعية القائمـــة.

ومع ذلك يصر بعض "المخططين" على الاعتقاد بأنه من الممكن الوصول الى تحقيق الانتاج الضرورى للاستجابة الى الحاجيات الغذائية للبلاد، مع ابقاء وتطوير الانتاج الفلاحي الموجه الى التصدير، وذلك شريطة تكثيف استعمال الاسمدة والانتاج على نطاق موسع من جهة، وشريطة الرفع من صادراتنا الصناعية من جهة ثانية. بخصوص الجانب الاول، علينا أن نقر بأنه اذا كان من الممكن للاسمدة ولانتقاء المزروعات والبذور الخ... أن تساهم في الرفع من المردودية الفلاحية، فان ذلك يتطلب على الاقل أراضي خصبة. والحال أن الجزء الاعظم من الاراضي الخصبة المزروعة مشغل في الانتاج الموجه الى الخارج، وان كل سياسة السدود هي في خدمة هذا الانتاج.

واذا وضعنا نصب أعيننا معدل النمو الديموغرافي (أكثر من خمسة وثلاثين مليون نسمة في عام ٢٠٠٠) فسيتضح لنا أكثر مدى الخطر الذى يتهدد أجيالنا المقبلة على مستوى الاكتفاء الذاتي الغذائي، وتتجلى لنا ملامح النتائج البعيدة التي تنسجها استراتيجية التبعية في بـــلادنـــا.

أما بخصوص الجانب الثاني، أى رفع الصادرات الصناعية، فان مراهنة الدولة عليها تستحق التأمل أكثر، لان اقران سياسة التصدير الفلاحي بتشجيع صناعات التصدير سيؤدى في المستقبل الى نفس المأزق الذى تعاني منه الفلاحة اليوم. وهذا هو مضمون التصنيع التابع.

الفوسفاط بين التبادل اللامتكافئ وبوادر مراجعة التقسيم الدولي للعمل

مع تعمق الازمة الاقتصادية داخل البلدان المصنعة، بدأت تظهر بوادر مراجعة جزئية لتقسيم العمل على الصعيد الدولي، متمثلة في نقل صناعات تصديرية الى بلدان البحر المتوسط وبعض البلدان العربية والاسيوية، وتشمل مشاريع التكرير والكيمياء وصناعة الصلب وبعض الانشطة الاخرى التي تستعمل يدا عاملة كثيرة مثل الصناعة الفلاحية والنسيج. وقد حددت الشركات المتعددة الجنسية اطار وحدود هذه المشاريع أولا بالتداخل الوثيق بين هذه الصناعات المحلية والصناعات الرأسمالية في أوروبا والولايات المتحدة، وثانيا بالاستيراد المكثف للرأسمال الاجنبي في شكل تكنولوجيا ومعارف صناعية وأساليب تسيير الخ.. وثالثا بتوفير المؤسسات الضرورية من مؤسسات التمويل المختلطة (العربية والاجنبية) وسياسة التسويق عن طريق توقيع معاهدات تموين طويلة الامد وغيرها، واخيرا بالحرص على أن لا تقطع عملية التحويل الصناعي (تحويل المعادن على الخصوص) أشواطا هامة من الناحية الاستراتيجية. وكل هذا يعني أن تطوير أشكال جديدة للتخصص تولى للبلدان التابعة يجب أن لا تخرج عن اطار تجديد شروط تقسيم العمل على الصعيد الدولي، فهذه الدينامية التخصصية، بالرغم من طابعها الجزئي أو المتذبذب، تضطلع بوظيفة مضادة للازمة وتشكل عنصر استعمال لها في نفس الوقت، باعتبار أن الدول الرأسمالية الكبرى تظل محتكرة للتكنولوجيا المتقدمة ولانتاج معدات التجهيـــز.

ولعل القطاع الكيماوى في المغرب من بين النماذج الاكثر وضوحا في استراتيجية نقل الصناعات هذه. ومما يشجع الاتجاه نحو خلق صناعات كيماوية هو الصعوبات التي يعرفها تصدير الفوسفاط. فقد ذكرنا أن تقلص الصدرات المغربية ناتج جزئيا عن العراقيل التي تواجهها المواد الفلاحية.. أما السبب الثاني فهو انخفاض عائدات الفوسفاط بالرغم من الارتفاع الكبير والظرفي الذى عرفته سنة ١٩٧٤، حيث انتقل سعر الفوسفاط من ١٤ الى ٦٨ دولار للطن الواحد، وقد بدأ سعر الفوسفاط ينخفض من جديد في السنوات الاخيرة، وكذلك الكميات المصدرة.

غير أن تقلص امدادات الفوسفاط ناتج أيضا عن تغيّر قيمة الدولار.. فمن الواضح أن سعر بيع الفوسفاط بالدولار الحالي هو أقل مما كان عليه قبل ١٩٧٤، وهذا يعني أن المغرب قد فقد المكتسبات التي حصل عليها سنة ١٩٧٤، على الصعيدين النسبي والمطلق. فانتاج الفوسفاط يتزايد في حين تتناقص مداخيله وترتفع كلفة الواردات والنقل ومواد التجهيز. واذا كان سعر الفوسفاط قد دخل في ارتفاع بطيء منذ ١٩٧٨، فان ذلك لم يؤد الى ارتفاع ملموس لعائدات التصدير، نظرا من جهة، لتقهقر نوعية الفوسفاط المصدر، ومن جهة أخرى بسبب التضخم المالي العالمي، يضاف الى ذلك التبذير الملحوظ في الفائض المالي عند المكتب الشريف للفوسفاط. ومن المعلوم أن المغرب لا يستطيع في المدى القريب الرفع من أسعار الفوسفاط بشكل قوى نظرا لمركز أمريكا المهيمن على السوق الدولي، ونظرا لان قوانين المزاحمة تمنع من تشكيل تنظيم لمصدرى الفوسفاط شبيه بالاوبيك. ومع العلم أن الفوسفاط يشكل أول مصدر للتمويل، وأن باقي المصادر الداخلية تعاني من الحجز البنيوى الناتج عن التبعية، فان المغرب قد اضطر أكثر فأكثر الى الرفع من مستوى مديونيته ازاء الاسواق المالية الخارجية.

وقد كان لارتفاع سعر الفوسفاط المغربي سنة ١٩٧٤، وللافاق الواعدة لمناجم بوكراع، لولا التوتر الدائم في المنطقة، دور في اسراع تحقيق المشاريع الكيماوية القائمة على الفوسفاط من طرف الرأسمال الاجنبي في تعاون مع البورجوازية والدولة، بدءا بتوسيع مركب آسفي، ومرورا بـ"مغرب كيمياء" ووحدات "مغرب فوسفور" التي ستنجز على

مراحل ما بين ١٩٧٨ و١٩٩٠، والموجه انتاجها الى التصدير. هذا بالاضافة الى أن المكتب الشريف للفوسفاط في علاقته مع الشركات الامريكية، يتابع مشروع استخراج الاورانيوم (ست مائة طن سنويا) انطلاقا من الحامض الفوسفوري الذى سينتجه كل من "مغرب كيمياء" و"مغرب فوسفور".

ان ما يميز الصناعة الكيماوية بالمغرب هو من جهة، مراقبتها من طرف الرأسمال الامريكي والالماني والفرنسي والبنك الدولي (بيرد)، ومن جهة ثانية توجهها نحو الخارج، كما يتبين من توزيع انتاج الاسمدة الاساسية لسنة ١٩٧٢ مثلا: ٣٣٢ ٧٤ طن للسوق الوطني مقابل ٩١٨ ٢٦٨ طن للتصدير.

وقبل النظر الى النتائج المحققة على صعيد "التصنيع"، يجب أن نتساءل: هل يمكن اعتبار هذه الصناعات حاملة لعوامل التنمية؟ باختصار شديد، نقول أن هذه الصناعات التي نشأت في أحضان الثورة الصناعية الاولى باتت تحصر تطور الرأسمالية في طورها الاحتكارى المتقدم.. ولذلك أخذ العالم الرأسمالي اليوم ينفض يده منها لصالح التقدم التقني الضخم. فهي لا يمكن اذن، أن تقوم بالدور التنموى الذى لعبته خلال القرن التاسع عشر، لا سيما وأنها لا تخرج عن نطاق تقسيم العمل دوليا، فهي مراقبة تمويلا وانتاجا وتسويقا، من طرف الشركات الاحتكارية الكبرى. ويجب أن نلاحظ من جهة أخرى أن مستويات التطور الضعيفة في العالم الثالث لا تسمح بعد، باستيعاب بعض الانشطة الصناعية التقليدية، ولذلك يستحيل نقلها الى البلدان التابعة في المدى المباشر.. لكن الرأسمالية تجلب اليد العاملة الرخيصة من أجل الحفاظ على معدل الربح في هذه الانشطة بالضبط، وبذلك تصبح هجرة العمل بديلا عن هجرة البضائع. وتحاول بعض الاوساط الامبريالية اليوم، ايهام الرأى العام بأن الصناعات الخفيفة الناشئة في البلدان التابعة تشكل خطرا على اقتصاد الدول المتقدمة. والواقع أن طبيعة الاستثمارات الخفيفة تؤدى الى سلسلة من مواقع الحجز: فاذا كانت منتوجات الصناعة الخفيفة تحل محل بعض الواردات، فان سير هذه الصناعات نفسه يتطلب الزيادة في استيراد مواد التجهيز، مما يعمق التيارات التجارية الدولية الموجودة.. هذا بالاضافة الى كون سوق المواد المحولة في العالم الثالث وامكانيات الاستثمار فيها تصل بسرعة الى حد لا يمكن تجاوزه بسبب ضيق السوق الداخلية.. مما يدفع الى تصدير هذه المواد أكثر فأكثر الى الخارج حيث تصطدم بمزاحمة الدول المصنعة والمسلحة تكنولوجيا، وبتقلبات الطلب العالمي الخ.. ولعل أزمة النسيج في علاقة المغرب مع السوق الاوروبية أفضل مثال على ذلك، حيث أدت هذه الازمة الى اغلاق العديد من المعامل وطرد المئات من العمال المغاربة.

وهناك أمثلة أخرى غير النسيج، فقد انخفض انتاج وتصدير الحديد بنسبة ثمانين بالمائة نظرا لازمة صناعة الصلب بأوروبا، وانخفض تصدير الزنك بسبب انهيار الاسعار العالمية الخ...

وهكذا تعيش الصادرات الصناعية، الى جانب الصادارت الفلاحية نفس الازمة، لانه لم تكن هناك خطة تصنيعية محكمة ومرتبطة في المقام الاول بالحاجيات الضرورية لتطور المجتمع.. كما أنها لم تكن مرتبطة بالفلاحة عدا استثناءات قليلة.. فكل قطاع بقي معزولا عن القطاعات الاخرى ولم يندرج في اطار سياسة شمولية للتصنيع والتنمية، بل اندرج في اطار اعطاء الاولوية للقطاع الخاص على أن تتحمل الدولة مصاريف البنية التحتية للاقتصاد، الشيء الذى أدى، بدل تنشيط الاقتصاد، الى اثقال كاهل الشعب المغربي بالديون الخارجية وبالمصاريف غير المنتجة. وقد توج كل هذا في النهاية بوقف الاستثمارات والتخلي حتى عن مشاريع "التنمية" الرأسمالية، مثل مشروع الصلب بالناظور، وجاء "التصميم الثلاثي" ليقنن هذه الوضعية المتأزمة وليضع بلادنا على أبواب الكارثـــة.

وهم "التنمية" الرأسمالية عن طريق التصدير

لمسنا من خلال الملاحظات السابقة بعض أوجه التناقض ما بين متطلبات التراكم في البلدان الرأسمالية التي يتعامل معها المغرب اقتصاديا، وعلى الاخص تجاريا، ومتطلبات تلبية حاجيات المجتمع المغربي.. وقد رأينا كيف أن النتائج المتولدة عن التخصص قد انعكست بكل ثقلها على مجموع الاقتصاد الوطني حين توقفت عمليا أهم الاستثمارات المنتجة: فالاختناق الذى تعيشه القطاعات الفلاحية المرتبطة تقليديا بالاسواق الاوروبية قد انعكس مباشرة على الصناعة رغم هشاشة هذه الاخيرة وتدعيمها للتبعية. بشكل عام، وعلى عكس واقع البلدان المتقدمة، يبين تحليل الاقتصاد المغربي غياب الترابط الايجابي بين معدل النمو (مقاسا بتطور المنتوج الداخلي الخام) وعائدات التصدير، ومحدودية العلاقة بينهما ناتجة بالطبع عن ظواهر التخصص والتفكك الاقتصادى الداخلي.. حيث أن معظم الصادرات (المعادن والمنتوجات الفلاحية) تأتي من قطاعات لا علاقة عضوية فيما بينها ومع باقي الاقتصاد، فهي بالتالي ليس لها مفاعيل جذب تذكر.. هذا بالاضافة الى أن قسطا متزايدا من عائدات التصدير يخصص لتسديد فوائد الديون التي "يستفيد" منها المغرب لتطوير صادراته نفسها، في حين أن هذه "المساعدات" لا تغطي في الحقيقة الا جزءا مما يخسره المغرب من موارد مالية يفعل

التبادل اللامتكافئ"، فضلا عن المدلول السياسي "للمساعدات". وفي هذا الاطار تخصص فرنسا للمغرب عشرين بالمائة من مجموع "المساعدات" الموجهة للعالم الثالث، مما يجعل المغرب أو "المستفيدين" من أموال تستعمل لشراء مواد التجهيز من فرنسا نفسها ولتمويل المشاريع الكيماوية ومشاريع التصدير الاخرى. واذا كانت "المساعدات" الاوروبية للمغرب ذات طابع تجاري غالب، فان "المساعدات" الامريكية ذات طابع استراتيجي بعيد الامد (تمويل الموانئ والطرق وغيرها).

فهما اذن، يتكاملان ويخدمان المصالح المشتركة للرأسمال الاجنبي في بلادنا. وقد عبر "ماك نامارا"، باسم البنك العالمي، بكل الوضوح الذي تفرضه المصلحة، عن دور "المساعدات" قائلا: "ان المساعدة على التنمية التي نخصصها للبلدان النامية تهدف الى ابقاء وخلق أسواق لمنتوجاتنا" ثم متحدثا عن جزيرة موريس: "اذا ما توقفت جزيرة موريس عن تصدير الـ ٦٠٠،٠٠٠ طن من السكر الى المجموعة الاوروبية بثمن مضمون فستموت.. واذا ماتت فماذا يمكن أن تشترى منا؟" وبعبارة اخرى، فان "المساعدات" تلعب دور دركي الرأسمال الاجنبي.

ان الاقتصاد المهيمن (السوق الاوروبية، ومن ضمنها فرنسا على الخصوص فيما يخص المغرب) عندما يتحكم في تحديد كميات البضائع المتداولة تجاريا، فهو يتحكم في نفس الوقت في التيارات النقدية التي ترافقها. ان هذه الاخيرة تمثل بالنسبة لاغلب الدول التابعة المصدر الوحيد لشراء المواد المستوردة من الاقتصاد المهيمن، وبعملة هذا الاخير. ولذلك تصبح العملة مركز تحديد لتيارات الرأسميل ايضا. وهذه كذلك من نتائج الارتباط البنيوي بالسوق الخارجية. ان الانتماء، بشكل أو بآخر، الى منطقة نقدية أجنبية يعكس تناقضا يصعب على الدول المتخلفة تجاوزه، لان هذا الانتماء اذا كان يمكنها من الوصول الى السوق الدولية، فانه، ولنفس السبب، يعمق تبعيتها ازاء هذه السوق. فبالرغم من كل تدابير المراقبة التي يمكن اتخاذها، فان الانتماء الى محور نقدي مهيمن يسهل الطريق لقنوات تحويل الفائض لصالح الشركات الامبريالية، هذا بالاضافة الى أن "الامتيازات" أو "الافضليات" التي تمنحها الاتفاقيات التجارية لا تعمل سوى على توجيه بنية المبادلات نحو المراكز الرأسمالية المهيمنة، وتضع حاجزا في وجه تنويع الانتاج حتى يتسنى لتقسيم العمل على الصعيد الدولي أن يستمر طويلا، لذلك فاحكام الطوق المالي على اقتصادنا هو شرط مراقبة وتوجيه سياسة التصدير.

أما المظهر الثاني الذي يتحقق من خلاله ربط المسالة النقدية بأزمة التجارة الخارجية، فيتمثل في الانخفاض النسبي للاحتياطات النقدية الدولية في بنك الدولة، ذلك أن هذا الانخفاض يقود الى تدهور حدي التبادل عن طريق معدل الصرف، كما أن العكس صحيح ايضا. على أن انخفاض الاحتياطات النقدية لا يمكن لوحده من قياس حجم الازمة الحقيقي.. لان حدي التبادل، ومن ثم القدرة على الاستيراد هي نقطة الضعف في آخر المطـــاف..

وليس غريبا أن تلجأ البلدان الرأسمالية المصنعة، في سلسلة الحوارات مع البلدان المتخلفة، الى الحديث عن ضرورة الحفاظ على استقرار عائدات تصدير هذه الاخيرة من بعض المواد.. والى خلق نظام تعويض في اطار صندوق النقد الدولي الخ... فحتى لو استقرت هذه العائدات فهي لن تحل من المشكل شيئا ما دام الاستقرار المطلوب يهدف الى ابقاء البلدان المتخلفة متخصصة في المواد الاولية والفلاحية، فضلا عن تأثير التضخم المالي العالمي الذي يعمق التبادلات اللامتكافئة.

وهكذا يتضح أن التبعية التجارية والتبعية المالية ـ بكل ما ينتج عنهما من تفكك داخلي ـ هما وجهان لعملية واحدة هي استراتيجية التبعية التي تنظمها الاختيارات السياسية المفروضة والتي توهمت أن التصدير والانفتاح شرطان للتنمية الرأسمالية فكانا شرطين لتنمية التخلف.

ان المغرب عندما يحول، عن طريق التصدير، جزءا كبيرا من فائضه الاقتصادي لصالح البلدان الغنية، فهو يحرم نفسه في الواقع من وسائل التراكم والتنمية. فضيق السوق الداخلي لا يشجع الرساميل المحلية التي تفضل بالتالي الهجرة الى السوق الخارجية مما يجعل جزءا هاما من اليد العاملة ضحية للبطالة، مكشوفة كانت أم مقنعة، وتمارس ضغطا اضافيا على الاجور وعلى النضال النقابي.

ان تحويل فائض العمل الى الخارج يهيكل المجتمع في مجموعه، ويجدد شروط انتاج غير متكافئة تقوى من قدرات التراكم في البلدان الامبريالية وتحصرها وتشوهها في البلدان التابعة. فعلاقات التبعية تؤدي اذن الى افساد مستوى القوى المنتجة في البلد التابع والى سوء توجيه واستعمال الموارد المتوفرة في مجموع الاقتصاد.

الا أنه لا يجب النظر الى التبادل اللامتكافئ، باعتباره أحد آليات الاستغلال على الصعيد الدولي، على أنه العامل المسبب للتخلف. ذلك أنه لا غنى عن التجارة الخارجية حتى في عملية التصنيع الحقيقي، لكن ما يجب نبذه هو اعتبار أن التجارة الخارجية ستطلق بشكل "طبيعي" امكانيات التصنيع. وهنا تكمن دلالات تجميد مشروع الصلب بالناظور: ان "المخططين" يريدون البقاء في اطار احترام منطق المردودية المباشرة والربح السريع، وهو منطق يترجم شروط الرأس مال الاجنبي الذي يعتبر أن الاستثمار المحلي الموجه للسوق الداخلية عامل تعميق للعجز التجاري ما لم يسمح برفع حجم الصادرات (أو

تقليص حجم الواردات) بالقدر الضروري لتسديد الارباح المعدة للتصدير. لكن ما يهم الرأسمال الاجنبي هو أن يقوم المغرب باستثمارات تعتمد على هذا الرأسمال، مما سيخلق موجات اضافية من الواردات معمقا بذلك العجز الخارجي ومانعا كل محاولة تصنيعية داخلية. وبالفعل فان النظر الى اختيارات "التصميم الثلاثي" يكشف عن منطق هذا التوجه التبعي.. فاندماج المغرب ضمن السوق الدولي بقوانينه الحالية، يجد ترجمته في أزمة هيكلية مزدوجة: أزمة المالية العمومية تبعا لتضخم مصاريف البنية التحتية وللمصاريف غير المنتجة، أما أزمة ميزان الادا،ات فهي التعبير الاخر للتناقضات الاساسية المرتبطة بدينامية "التخصص".

فماذا كان جواب النظام ازا، هذه التناقضات؟

فشل سياسة "قف ثم سر...": منطق "التدابير" المتخذة في اطار "التصميم الثلاثي"

اعتماد نصائح البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبلورتها في "تصميم انتقالي". جوهره سياسة التقشف.. كان هذا هو جواب النظام. وقد بينا في أعداد سابقة كيف أن هذا "التصميم" قد عمل على تقوية مصالح الطبقة الاقطاعية ـ الرأسمالية بالاستفادة من الازمة الاقتصادية نفسها. ما يهمنا هنا على الخصوص هو الكشف عن منطق وسائل "اعادة التوازن المالي" في اطار سياسة الاستنزاف، بالاعتماد على تجميد الاجور من جهة وتقليص المصاريف العمومية من جهة ثانية.

يعتبر "التصميم" أن سبب الفارق بين الاثمان الداخلية والاثمان الخارجية هو ارتفاع التكاليف الخارجية ضعف الانتاجية في الاقتصاد الوطني بالنسبة للخارج.. مما يعني على الصعيد النسبي أن الاجور مرتفعة. وباعتبار أن الاجور، من وجهة نظر "التصميم" دائما، هي العنصر الرئيسي في أثمان الانتاج، فان تجميدها سيسمح بتخفيض كلفة الانتاج وسيجعل في النهاية أسعار موادنا المصدرة مقبولة في الاسواق الخارجية. وأكثر من ذلك، فان تجميد الاجور بانعكاسه على القدرة الشرائية، ينتظر منه تخفيض طلب الواردات، ولكن أيضا تقليص نسبي للاستهلاك الداخلي للمواد المحلية، مما سيوفر جزءا منها للتصدير، مع العلم أن الاستهلاك الداخلي لا يفوق ٠/١١ من الانتاج. وبهذه الطريقة يعتقد "التصميم" أنه سيمكن للصادرات أن تنمو أكثر من الواردات وتحقق بالتالي التوازن التجاري. ومن جانب آخر، فان تجميد الاجور بتخفيضه لتحملات الصناعيين، سيفرز أرباحا اضافية ستجد طريقها الى الاستثمار وتنعش بالنتيجة النشاط الاقتصادي وتسمح بتوزيع مداخيل أكبر وتخفض من مستوى الاسعار الداخلية.. بعبارة أخرى فان تجميد الاجور، في منطق النظام، سوف يؤدي الى محاربة التضخم المالي والى رفع الاجور.

وعلى تقليص المصاريف العمومية للدولة أن تعطي نفس النتائج، اذ سيقود الى تخفيض طلب المواد المستوردة باعتبار أن الدولة هي أول مستورد في البلد، وفي نفس الاتجاه فان تطبيق برنامج التقشف من شأنه أن يضعف المداخيل الموزعة والاستهلاك والواردات في آن واحد.

ويضيف "المخطط" الى كل هذا، امكانية اللجوء الى تخفيض قيمة العملة الوطنية بهدف التاثير على قيمة الصادرات لكي تباع أكثر، في نفس الوقت الذي سيؤدي استعمال معدل الصرف الى ارتفاع أثمان الواردات فينخفض طلبها. والنتيجة المنتظرة هي امتصاص العجز الخارجي.

فكيف يجب أن نحكم على مجموع هذه التدابير؟ انطلاقا من النتائج ـ فالتصميم الثلاثي يكاد أن ينتهي ـ يظهر أنه بالرغم من انخفاض الاستثمارات، فان الواردات لم تتقلص حسب التوقعات، وهذا ناتج من جهة عن العجز الغذائي المتفاقم، ومن جهة أخرى عن النمط الاوروبي في الاستهلاك لدى الطبقات السائدة التي لا تتضرر بالطبع من تدهور القدرة الشرائية. وحتى لو تقلصت الواردات فان ذلك لن يدوم طويلا.

ومن ناحية تجميد الاجور، الذي لاقى معارضة شديدة من طرف الطبقة العاملة، فانه لم يؤد حسب تحاليل النظام الى تخفيف أثمان الانتاج مادامت هذه الاجور منخفضة أصلا. ولكن النتيجة كانت هي تضييق الاستهلاك والسوق الخارجية لا أكثر.

وبخصوص تقليص المصاريف العمومية، فانها في الواقع لم تؤد الا الى وقف الاستثمار ووقف المساعدات المالية التي كانت تخصصها الدولة لبعض المنتوجات الحيوية بهدف ابقاء أثمانها في متناول الجماهير.. مما أدى الى رفع الاسعار الداخلية وتكريس المضاربة أي الرفع من معدل التضخم بدل محاربته.

أضف الى ذلك أن سياسات الهجرة في أوروبا بدأت تقلص تحويلات العمال المغاربة من العملة الصعبة، ولن تسمح من الان فصاعدا الى الاوساط الفرنسية على الخصوص أن تقول بنوع من الارتياح أن العجز التجاري الذي تخلفه مبادلات المغرب مع فرنسا لا ينعكس "لحسن الحظ" على ميزان الادا،ات المغربي بفضل تحويلات المهاجرين المغاربة.

والنتيجة هي أن الاختلال التجاري قد تعمق وأن عجز ميزان الادا،ات لم ينخفض بشكل ملموس... لذلك فالمنتظر هو رفع معدلات الاستغلال والقمع من جديد، لان ما حدث في المغرب في السنوات الاخيرة هو وضعية من الحجز أي "قف ولا تسر". والجماهير طبعا هي التي تؤدي ثمن هذا الوقوف الذي لا نرى له نهاية في ظل الاختيارات المفروضة حاليا..

الاختيار الثوري سبتمبر 1980 ص 12.

ان المغرب شهد بداية ثورة . طعنت الثورة واجهضت ، فحل محلها ثورة مضادة : الثورة الاولى هي ثورة الشعب والثورة الثانية هي ثورة الملك

20 غشت 1953

لا لتوظيف التاريخ لخدمة المصالح الذاتية

مضى ربع قرن من الزمن منذ ان اعلن استقلال المغرب الشكلي سنة ١٩٥٦ . ربع قرن في تاريخ البلاد شيء قليل ، الا أن ربع قرن في ذاكرة الجيل زمن طويل مليء بالتطلعات والامال والنكسات والمآسي .

ورغم ذلك فلا يزال المغرب كما كان : تصاعدت بعض الارقام وانخفض بعضها ، اضطردت بعض النسب المئوية وتضاءل بعضها الاخر ، ازداد عدد السكان فتضاعف الاستغلال والشقاء مع ازديادهم ، ازداد الوعي فتصاعدت محنة الجماهير الشعبية .

مضى ربع قرن من الزمن على استقلال البلاد ، ولا يزال المغرب عرضة لازمة هيكلية نظامية محتدمة .

صار الاستقلال شكليا ، وبقيت خيرات البلاد وطاقات سكانه فريسة وعروضة للاستعمار وحلفائه المحليين من طبقة فاسدة مكونة من كبار الملاكين الاقطاعيين والبورجوازيين الطفيليين الذين خلفوا المعمرين في أدوارهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، التابعين لمصالح الاستعمار الاجنبي ، والراصدين فتات النهب المنظم لخيرات البلاد ، بتواطؤ مع النظام الاقطاعي الملكي الذى خلف في الجوهر نظام الاستعمار الاجنبي .

مضى ما يربو على سبعة وعشرين عاما منذ اندلاع المقاومة المسلحة في المغرب ضد الاحتلال والاستعمار .

ففي ٢٠ غشت ١٩٥٣ ، تحديا للاستعمار ، رفع المقاومون الابطال شعار الملك كرمز مقرون بالوطن لانطلاق حركتهم المسلحة . في هذا الوقت بالذات كان الملك يساوم الاستعمار بالوطن ، بل أن الملك — والادلة التاريخية شاهدة على ذلك — كان يساوم بكرامته الشخصية ، مقابل البقاء على عرشه .

ساوم الملك بعد نفيه من أجل الابقاء على شخصه ، ثم ساوم من أجل مجرد ارجاعه من جزيرة مدغشقر الى فرنسا . لم يقبل الشعب المساومة في فصل سيادة البلاد واستقلالها عن الرمز الذى رفعه كشعار لذلك . لم يقبل الشعب المساومة مع الاستعمار في الملك ، لان مجرد القبول بذلك يعتبره مساسا بالسيادة الوطنية ، وخدعة القصد منها تفكيك جبهة النضال المتصاعد المحتدمة . فلما استفحلت الاوضاع ضد الاستعمار في جميع انحاء المغرب العربي بعد اندلاع الثورة الجزائرية المظفرة في نهاية ١٩٥٤ ، عمد الاستعمار ، طلبا للخروج من الازمة الى وسيلة العملاء للمساومة مع الملك . فقبل الملك المساومة .

ساوم الملك بخيانة لكلاوى وتصالح معه ، ومشى في جنازته . . . ساوم في ايكس ليبان بكل شيء . ساوم بوحدة النضال على مستوى المغرب العربي . ساوم الملك بالاراضي المحتلة في ايفني وايت بعمران ، وساوم بالتآمر على جيش التحرير مع الاستعمارين الفرنسي والاسباني . ساوم الملك بتحرير الصحراء ، وساوم بالجلاء عن القواعد العسكرية المرابطة على التراب المغربي . بل ان الملك ساوم بالسيادة الوطنية على جميع مستوياتها الاقتصادى والثقافي والسياسي والديبلوماسي . . استعاد المغرب الرمز من الاستقلال ، واستبقى الاستعمار بالمساومة : المحتوى الجوهرى للاستقلال .

واذا كان لا بد من اعطاء مغزى لذكرى ٢٠ غشت ، فهذا هو مغزاها الحقيقي . ان الحقبة الفاصلة ما بين ٢٠ غشت ١٩٥٣ و٢٠ غشت ١٩٨٠ ، انما هي امتحان للمقاومة كسلوك نضالي مرتبط مصيره بمصير الشعب ، ولا للمقاومة كاحتراف . كان هدف المقاومين بالامس هو اعفاء الشعب من طغيان الخونة ، وتخليصه من استغلال الاستعمار الاجنبي ، وهذه المهمة باقية على عاتق المقاومين الذين اختاروا السلوك النضالي ، لن تنتهي الا بالوصول الى الهدف : اعفاء الشعب والوطن من المتآمرين على سيادته والمساومين على ارادته ، وتقويم المنحرفين عن أهداف المقاومة وجيش التحرير ، وفرز المناضلين الصامدين من السامسرة والمساومين مع الاستعمار وعملائه اليوم كما كان الشان بالامس .

ان ذكرى ٢٠ غشت ينبغي أن تكون عبرة ، والعبرة أن المنطلق كان يحمل في طياته بذور الانتكاسة ("فالسم في ذاك العسل") كما يقول المثل ، وكل ثورة تحمل عوامل الاجهاض في احشائها ، وينطبق المبدا على الانطلاقة المسلحة المغربية . والمغامرون هم ضعيفوا الايمان ومحبوا الذات الذين يراهنون على التحالف مع الاستعمار للتآمر على سيادة الوطن وسيادة الشعب بدون تردد . ان التنازل لصالح اعداء الشعب هو المغامرة .

الاختيار الثورى سبتمبر 1980 ص 13

وعبثا يحاول المغامرون تسويغ مغامرتهم بالاصلاح والاعتدال، لان الاصلاح والاعتدال يستلزم مواقف متلاحقة من الجانبين. ان المغامرة تكمن في تأييد الجور والتواطوء مع الطغيان والظلم. ان نجاح التضحيات ثورة وبطولة، وفشل التضحيات لا يعدو ان يكون عثرة ونكسة وخسرانا ظرفيا موقتا.

ان الغربة غنى للنضال في تعميقه كما أن تهمنة الشعب للقبول بالتضحية هو السبيل لتحقيق اهداف النضال، والمتآمرون وحدهم هم الذين يتسابقون لجعل الفشل مناسبة لتعميق اليـــاس.

ومع ذلك فلا مناص من الاعتراف بأن تشبثنا بمظهر "الرمز" في اوائل هذه الحقبة، ساعد الاستعمار على الاهتداء الى الثغرة في خطتنا. فقد جعل من نقطة ضعفنا هذه، هدفا لتطبيق سياسة الاستعمار الجديد. فكان بذلك مقتلا للمحتوى.، كما أن نقطة الضعف هذه، كانت مدخلا لتدشين سياسة التعامل بالشكل مقابل الاحتفاظ بالجوهر: أعطانا الاستعمار ملكا، واخذ مقابله السيادة الوطنية. تحدينا الاستعمار، فأرضى غرورنا. سلبنا الاستعمار جوهر هدف نضالنا مقابل ثمن شكلي للتحدي.

ادينا الثمن غاليا: كنا في الطليعة وتقهقرنا الى اماكن الخنوع في الصف. كنا نناضل على مستوى المغرب العربي والافريقي، فاصبحنا في موخرة القافلة العربية والافريقية.

ان خطانا القاتل كان ان تنازلنا عن القيادة السياسية باعتبار انه يمكن الفصل بين الفكر السياسي والعمل المسلح: التناقض بين البندقية والعمل السياسي. انزلق العمل السياسي الى صف الاستعمار، وبقي العمل المسلح عبارة عن ورقة للمساومة والضغط في اللعبة السياسية. اصبح العمل المسلح بعد انتهاء الصفقة عاملا مناقضا ومحرجا بالنسبة للقيادة السياسية والحكم والاستعمار معا. فقد وقع تحالف جديد تولى فيه الاستعمار الجديد دور القيادة، حيث احتفظ بالجوهر واناط القيادة السياسية الدور القانوني الشكلي كمظهر خارجي، اما القاعدة الشعبية فلم يخصص لها ضمن التحالف الجديد حتى دور الملاحظ او الشاهد، وعوض ذلك خصصت عمولات لتزكية المخطط من طرف من يقبل به من اعضاء المقاومة، فكانت رخص النقل والامتيازات التجارية ثمن امتهان المقاومة وروح النضال، وقيمة تفويت وتنازل الشعب عن حقه في مصيـــــره.

ان المقاومة امانة مقدسة من الشعب، لا يمكن تحريفها وتزييفها قصد توريطها في عملية تفويت حق الشعب دون السقوط في صف التآمر والمغامرة. ومن واجب المقاومة كسلوك، ان تتصدى لهذه المواقف التي تستهدف رصيدها الشعبي لتفضحها وتدينها بدون تردد. فلا بد من التنديد بموقف انقلب من التضحية من اجل الشعب الى التضحية بالشعب مقابل مغانم شخصية دفعت عمولة مقابل هذا الانحراف. ان تبرير نضال المقاومة برجوع الملك تزييف وتحقير لتضحيات ابطال المقاومة، كما أن اقحام مفهوم "الرزانة" و"الحكمة" في هذا التعامل، كتغطية، يبقى من باب الخساسة والرذيلة والخدعة. فالحقيقة الصارخة طيلة هذه الحقبة أن هيمنة تحالف الاستعمار والاقطاع ادى الى المزيد من النهب والنزيف في خيرات الشعب لتتراكم وتتكدس ثروة لبعض المحظوظين الذين لا تتجاوز نسبتهم الخمسة بالمائة، وان ازدادت نسبة السماسرة، فان القسط المخصص لهم من نهب خيرات الشعب ثابت لا يتحرك.

وما مظاهر الديموقراطية واللبرالية ــ وغيرها من المظاهر البراقة ــ الا برامج تسلية ميزانيتها من هذا القسط المخصص للسماسرة على شكل الرشوة والقمع والاحتيال.

وما القداسة المضروبة حول الحكم الاقطاعي الا حزام وقائي ضد كشف هذه الحقائق. والحقائق بالنسبة للشعب واضحة مكشوفة وان جند المستفيدون كافة امكانياتهم، وعبوءوا كل جهودهم لانجاح استثمار التضحيات الشعبية. غير أن ذلك لم يتم، ولا يمكن أن يتم الا بتكريس الشقاء والاضطهاد والاستغلال، فليس من التجني على الحقيقة في شيء، ولا الذهاب الى مواطن المبالغة، أن يعترف المرء باختصار أن المغرب شهد بداية ثورة. طعنت الثورة وأجهضت، فحل محل الثورة ثورة مضادة: الثورة الاولى هي ثورة الشعب والثورة الثانية هي ثورة الملك.

اما "ثورة الملك والشعب" فهو تعبير مزيف غير ذى معنى. فتعايش الثورتين مستحيل، لان الواحدة تحل محل الاخرى وتقوم مكانها. فلا تعايش ولا تساكن بينهما.

ومن رأى ملكا ثائرا قاد شعبا الى الثورة في التاريخ القريب او البعيد؟ وعكس ذلك فان الحقائق التاريخية تجمع على امثلة لا حصر لها من ثورة شعب ثائر ضد ملك خائر جائر، وليس من الصدف أن يتوجه الاستعمار الفرنسي ــ الذى استخلص هذه العبرة من تاريخ فرنسا الحافل بهذه الامثلة ــ بالمساومة الى الملك واختيار جانبه ضد الشعب المغربي. وليس من التكرار في شيء، بل للتركيز على حقيقة كان اولى بالحركة الوطنية المغربية أن تستوعبها، أن نذكر بموقف البطل عبد الكريم الخطابي الذى ربط في خطته الثورية ــ والتي هي في الحقيقة تطوير للتقليد الثورى في المغرب ــ النضال ضد الاستعمار بالنضال ضد الحكم الملكي. وقد مارس عبد الكريم لذلك القيادة السياسية والثورية، لان التطابق بين القيادتين ينتج عن الترابط المتين بين الوعي السياسي والوعي الاجتماعـــــي.

محمد البصرى

الصحراء المغربية :

الخلفية؟

ان كثافة الرواج السياسي الذى شهدته الساحة المغربية في الشهور الاخيرة (الاستفتائين، المناظرة، اشاعة حكومة ائتلاف جديدة، التطبيل الاعلامي "لموسم" فريتاون...)، وكذا تلاحقه السريع ـ قياسا بما يسعى اليه النظام دوما من تجميد وتهميش للحياة السياسية ـ ان كل هذا يثير سؤالا مشروعا يفرض نفسه في ضوء ما عودنا عليه الحكم من مناورات وتكتيكات: ما هي الخلفية السياسية من وراء كل هذا؟ اليس هي الاقبال مجددا على فصل من فصول المساومة على الصحراء المغربية؟.

مما لا شك فيه ان المازق الراهن الذى تعيشه قضيتنا الوطنية نتيجة السياسة العرجاء التي اتبعها النظام منذ البداية، من شانه، اذا استمر أن تنعكس نتائجه بتازيم الوضع الداخلي للنظام واجهزته، فضلا على أن الاستمرار في هذا المازق يستلزم تكاليف باهضة قد تكون عواقبها خطيرة ـ في المدى المتوسط ـ على اقتصاد منخور اصلا لاسباب هيكلية. وخطورة هذه العواقب من شانها ان تهدد النظام برمته. كما ان هذا المازق ينعكس على المؤسسة العسكرية نفسها، خاصة وأن الجنود والضباط الصغار هم الذين يقدمون الثمن يوميا، ومن المحتمل أن يقفوا موقفا معارضا من اى حل توفيقي يتضمن التنازل على جزء من التراب الوطني بعد كل التضحيات التي قدموها.

ولقد كثر الحديث من جديد ـ وفي هذا الظرف بالذات ـ حول مشروع "الحل الفرنسي" الذى تعمل السعودية على الوساطة من اجله، والقاضي باعطاء امتيازات اقتصادية هامة للجزائر، علاوة على تصفية مشكلة تندوف (والحدود الجزائرية المغربية بشكل عام) بصفة نهائية، والتنازل على تيريس الغربية من طرف المغرب لصالح "البوليزاريو" مع البحث في امكانية حل فدرالي مع موريطانيا فيما بعد. ويتم كل هذا عن طريق استفتاء شكلي متفق عليه مسبقا.

وتجدر الاشارة الى ان اللقاءات والمشاورات بين المغرب والجزائر بهذا الشان، لم تنقطع على المستوى الرسمي سرا، خلال هذه الفترة، كما أن الصيغة التي قدمت بها نتائج اجتماع "فريتاون" من طرف النظام، تثير على الاقل الاستغراب والتساؤل، حيث انه قدمها في شكل انتصار كبير للمغرب، في حين أن التوصية النهائية تنص على اجراء استفتاء بالمنطقة تحت مراقبة افريقية ودولية، وليس على مغربية الصحراء.

ان ما يمكن استنتاجه من كل هذا ان النظام يرغب فعلا، في مساومة جديدة على قضيتنا الوطنية للخروج من مازقه، وان ادى ذلك الى التنازل مجددا على جزء من التراب الوطني. لكن هذه الرغبة لا يمكنه تحقيقها الا بعد مرحلة ـ قد تطول او تقصر ـ يحتاجها لترتيب اوضاعه الداخلية، خاصة وانه يتخوف من ردود فعل الجيش (كما اسلفنا) والتي لا يمكنه التحكم فيها، ومن تم فانه يسعى، كعادته، لموازنة هذه الاخطار التي قد تاتي من الجيش، بدرجة اخرى من الانفتاح السياسي. وهو يعمل الان جاهدا على جر قيادة الاتحاد الاشتراكي (وهو اكبر قوة سياسية في البلاد) الى حظيرة الائتلاف الحكومي مقابل التخفيف من نفوذ حزب الاستقلال ـ وليس ابعاده تماما ـ كما تجلى من خلال مسرحية ادانة الملك لبعض وزرائه الاستقلاليين.

وسياسة الموازنات هذه، هي نفس السياسة التي ينتهجها النظام كلما خنقته الازمات (الحكومة الاتحادية سنة ٥٨ على حساب الاستقلاليين، ثم حل هذه الحكومة وتشكيل اخرى استقلالية، ثم طرد حزب الاستقلال من جديد، فاقحام الجيش في القمع الدموى الموجه ضد الجماهير في انتفاضة مارس ١٩٦٥، ثم الأنفتاح على الاحزاب على اثر الانقلابين العسكريين، فـ"الاجماع الوطني" ومهازل الديموقراطية الشكلية ..الخ).

ان التمعن في هذا التكتيك التقليدى للنظام يؤشر لنا بان الاجراءات والمبادرات الاخيرة التي اقبل عليها: الاستفتائين، الطعن الرسمي في وزيرى التعليم والسكنى، تنظيم مناظرة التعليم، تخفيض الاكرية، "الالتفاتة" تجاه المنفيين، الاشاعة القوية التي تروج حاليا حول تشكيل حكومة ائتلافية جديدة ...الخ، ان المقصود من هذه الاجراءات هو البحث عن موازنة الاوضاع التي تتدهور داخل الجيش، بضمان مساهمة قيادات كل القوى السياسية ومصادقتها على الحل المرتقب لمسالة الصحراء المغربية... هذا فضلا على تقنين شرعية النظام ورفع كل طعن فيها، وضمان استمراريته بتنظيم وراثته، وبشكل عام العمل على تمتين مكاسب الاجماع الوطني... وبالمناسبة اعطاء نفس جديد للقيادات الاصلاحية المهتزة والمعزولة.

قد يكون كل هذا مجرد تخمينات او استنتاجات لا يمكن تاكيدها او نفيها.. لكننا نرى من الضرورى الانتباه اليها.. ولن يفوتنا هنا ان نشير الى ان تكتيكات النظام ومناوراته، مهما بلغت من حداقة ومهارة، فهي تصطدم يوميا بالواقع الموضوعي العنيد الذى يؤجج التناقض الرئيسي الفاصل بين النظام والشعب المغربي، والذى تزيد من حدته وعمقه السياسة اللاشعبية المتبعة وما تخلفه من آثار ماساوية على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجماهير.

الإختيار الثوري

ALPHA-CONCEPT
11, RUE DE LA PIE
78730 ROCHEFORT-EN-YVELINES
الاشتراك السنوى
30 ف. ف. او ما يعادله
الحساب البريدى
C.C.P. 115150 D - LA SOURCE
COMMISSION PARITAIRE
N° 60800
DISTRIBUTION: N.M.P.P.
IMPRIMERIE:
J'IMPRIME - GARCHES
DIRECTEUR DE PUBLICATION:
MAURICE BLANC

كلمة العدد

توالت في الشهور الاخيرة عدة أحداث بالمغرب، بدءا من مهزلة الاستفتاءات الى مناظرة التعليم، مرورا بـ"العفو" الجزئي الانتقائي وتخفيض الاكريـــة..

لقد خلقت مهزلة الاستفتاءات جوا من الاستياء العام حتى لدى أشد المتحمسين دفاعا عن ما سمي بالمسلسل الديموقراطي. لقد كانت هذه الاستفتاءات مناسبة لابراز مدى هشاشة الاجماع الوطني ووهانة الاسس التي يقوم عليها "الاستقرار السياسي". فلترميم هذا الوضع المهتز ولانقاذ ما يمكن انقاذه عمد النظام الى مجموع الاجراءات السالفة الذكر لاسترجاع المبادرة والتحكم فيها جيدا. وهدف النظام هو أولا تفادي انفساخ الاجماع الوطني، فقد أصبح واضحا أن هامش المناورة تقلص بشكل ملحوظ أمام القيادات المتورطة في الاجماع ولم تعد لها القدرة الدعائية الكافية للتهليل والتبرير، خصوصا في ظل أزمة خانقة محتدمة على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويهدف النظام ثانيا الى تمهيد الاجواء لمبادراته القادمة والتي تسير في نفس الاتجاه الاول، سواء أكان ذلك بخصوص حل مشكلة الصحراء بشكل من الاشكال، ولو أدى ذلك الى التنازل مجددا على أجزاء من التراب الوطني، أو تشكيل ائتلاف حكومي جديد، أو الاثنين في آن واحد. أما الهدف الثالث للنظام، فهو خلق نوع من التعتيم والغموض سيرا على نهجه الدائم: السياسة مع النخبة ولها. فالاجراءات الاخيرة لا تندرج في اطار متكامل علني وصريح، بل مطروحة عمدا بشكل معزول حتى لا تنكشف كل الاوراق دفعة واحدة وحتى تضمن كل الشروط لانجاح اللعبة ومرورها في سلام. ان هذا المنطق ليس غريبا على نظام تقوم سياسته على تجاهل الجماهير واعتبارها مجرد رعية طائعة خانعة ليس لها أن تفكر مجرد التفكير في فهم ألغاز المحترفين. غير أن هذه الاساليب مهما بلغت درجة الاتقان في صياغتها وسلوكها تبقى قاصرة كل القصور عن تغطية الواقع الموضوعي العنيد: تدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية لاوسع الجماهير الشعبية بشكل مريع. ان الحلول والاجراءات الترقيعية والاخراجات المسرحية لا يمكنها أن تغطي الغابة بشجرة، ولا يمكنها أن تثني من عزم الجماهير الشعبية الكادحة وتصميمها على مواصلة نضالها المستميت من أجل فرض مطامحها، وأساسا توفير الامكانيات الحقيقية والفعلية للعمل الديموقراطي المبدع وفك حالة الحصار والنفي المضروبة على كل الطاقات الحية داخل البلاد وخارجها..

ان القوى الديموقراطية الحية مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى، بسلوك نهج الحذر واليقظة من مناورات النظام لتعريتها وفضحها وتوضيح الرؤية لدى المناضلين والجماهير عامة. ان طريق الاجماع والمهادنات محكوم بالفشل الذريع. فقد ينجح في خلق الضبابية والغموض لفترة مؤقتة، لكنه سينتهي حتما بوضع كل واحد في موقعه الصحيح: موقع الجماهير الشعبية والنضال ضد واقع النهب والاستغلال أو موقع التخاذل والتقاعس لغير رجعة.